البديل
حرية عدالة مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة
رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤١) ٢٠١٤/٠٥/٢٥ م
www.al-badeel.org
Issue (141) 25/05/2014

الشرق الأوسط مشهد مضطرب ومستقبل من الأزمات

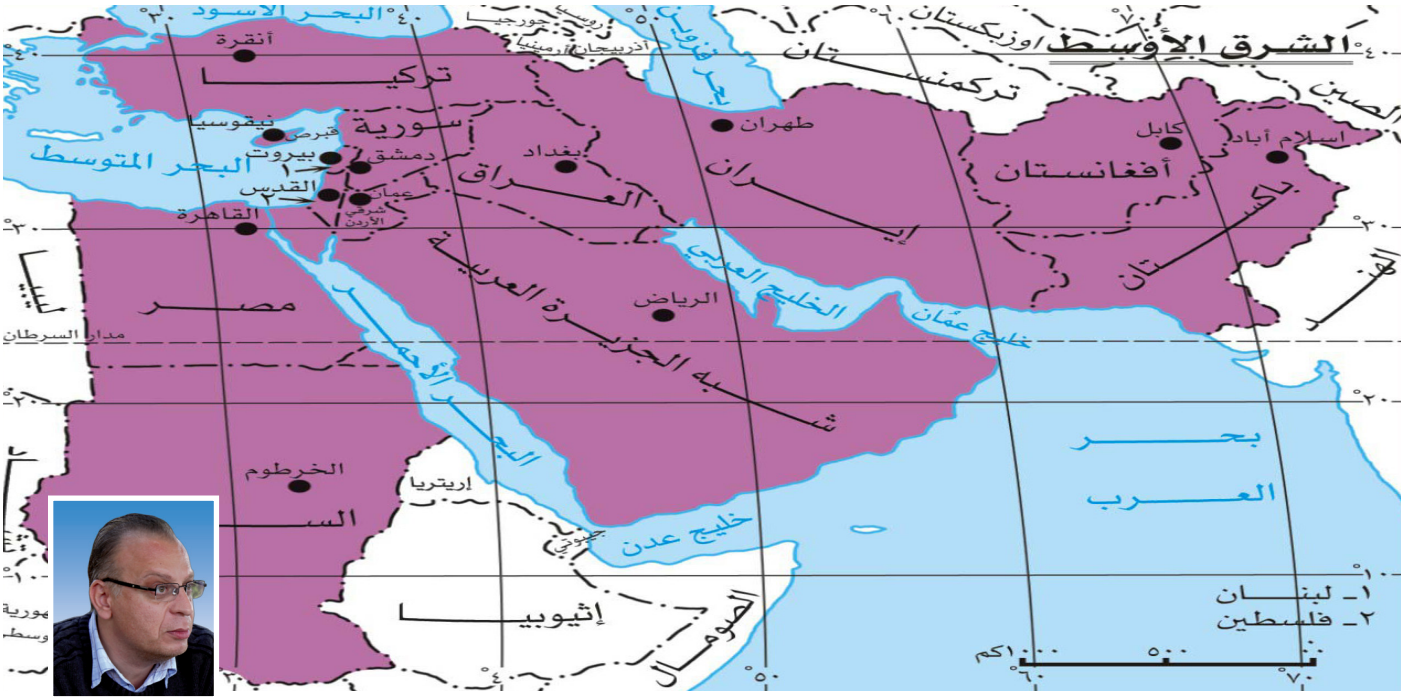

حسام ميرو

من يتوقع حلاً قريباً في سورية؟ الاعتقاد السائد عند معظم الدول الفاعلة، وفي مقدمتها أمريكا، أن لا حل قريباً، خاصة فيما تبقى من ولاية أوباما، فالمسألة لم تعد تتعلق بسورية، فهي ساحة من الفوضى يصعب إغلاقها، كما أن الصراع فيها بات يتعدى مسألة ثورة شعب يطالب بالتغيير والكرامة والديمقراطية. كذلك الأمر، يعتقد خبراء كثر ممن شاركوا خلال العامين السابقين في نقاشات استراتيجية في ورش عمل أقيمت في غير بلد أوروبي، أن المسألة تعدت تغيير بشار الأسد، وأن الصراع في سورية هو جزء من صراع إقليمي ودولي، ولا يمكن حله فقط، من خلال الإطاحة بالأسد، وربما مطلوب في استراتيجية بعض الدول الكبرى بقاء الأسد، ليس لأنه قادر على إعادة تأهيل النظام السوري، بل لأن استمراره يجعل الأزمة تستمر حتى تنضج شروط تسمح بترتيبات أكبر للمنطقة.

المشهد في عموم الشرق الأوسط مضطرب، والصراعات عميقة بين الأطراف، من إيران إلى الخليج، ومن العراق إلى لبنان، والدول تواجه تحديات داخلية وخارجية، والقدرة على حسم الصراع تبدو مستحيلة، لذا فإن انخراط الأطراف الدولية والإقليمية في الصراع هو انخراط خارج الرغبة، أي أن ما من طرف رئيسي يمكنه أن يكون خارج الصراع، فركائز القوة لدى كل طرف تبدو نفسها نقاط ضعف، أو يمكن أن تتحول إلى نقاط ضعف مع طول الأزمة، لكن، لا تبدو الميول السياسية ماضية نحو تحقيق توافقات كبرى لحل مشكلات الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأزمة السورية.

وفي مثال عما نطرحه، فإن قوة حزب الله بالنسبة لإيران هي ركيزة قوة في تمدد نفوذها داخل سورية، لكن قرار حزب الله في القتال إلى جانب الأسد يستنزف فعلياً الحزب وإيران معاً، وثمة تقديرات تقول أن تكلفة دعم حزب الله في سوريا تبلغ حوالي 100 مليون دولار شهرياً بالنسبة لإيران، وهو رقم كبير قياساً للأوضاع الاقتصادية لطهران.

الوضع اللبناني مأزوم، وبالكاد ينجح اللبنانيون في عدم الانزلاق إلى مواجهات بين الأفرقاء السياسيين، لكن لبنان عموماً مرّ خلال العامين السابقين بأزمة تمديد البرلمان لنفسه، وأزمة تشكيل الحكومة، ويواجه اليوم مشكلة الفراغ الرئاسي، كما أن الجيش اللبناني بما يمتلكه من إمكانات عسكرية غير مؤهل لضبط الأمن في لبنان، ووضع الاقتصاد اللبناني منذ الأزمة السورية في تراجع، ليس فقط بسبب وجود مليون لاجئ سوري على أراضيه، وإنما لكون سوريا المنفذ البري لحركته الاقتصادية، ولهذه الأسباب وغيرها فإن لبنان ليس بعيداً عن أزمة تعصف باستقراره الهش.

المملكة العربية السعودية لديها تحديات كبيرة، وفي مقدمتها مواجهة الانعكاسات والمخاطر الاستراتيجية التي يمكن أن تنشأ فيما لو تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران ومجموعة 5+1، كما تواجه التحديات الناجمة عن فشل اليمن في بناء حالة استقرار، ومخاطر الإرهاب في اليمن على وضعها الداخلي، وهي قد اتفقت مؤخراً على شراء طائرات من دون طيار من الصين تحسباً لوضع مخل بأمنها من الحدود اليمنية.

ما نطرحه مجرد أمثلة، وهناك غيرها الكثير عن الأزمات المترابطة في المنطقة، والتحديات التي تفرضها على استراتيجيات الدول، وعدم وجود آفاق لحل هذه الأزمات، ومن هنا فإن الوضع السوري يصبح جزءاً من عموم المشهد المضطرب في الشرق الأوسط، وهو مشهد مرشح لمزيد من الاضطراب، وذلك لأن عوامل الاضطراب تفوق بوزنها النوعي عوامل الاستقرار، كما أن كم الأزمات يصبح أيضاً عائقاً أمام حلها، فنحن لسنا أمام أزمة منفردة، وإنما أمام مجموعة كبيرة من الأزمات.

من جهة أخرى، تبدو العلاقات الدولية في مرحلة سيئة للغاية، فقد فشل الغرب في التوصل إلى تفاهمات مع روسيا تمنع ذهاب أوكرانيا إلى ما ذهبت إليه من خيارات تهدد وحدتها، كما أن الاتحاد الأوروبي بما يعانيه من أزمات اقتصادية لا يبدو قادراً على العمل بفعالية لتحقيق توافقات دولية على أكثر من مشكلة.

نحن أمام مستقبل يعدنا بمزيد من الأزمات في الشرق الأوسط، ويعدنا كسوريين باستمرار كارثتنا الوطنية، وهو ما ينبغي أن يدفع القوى السياسية السورية إلى إعادة قراءة دورها، وتحديد أولوياتها، وربما تغيير تحالفاتها.

«مجموعة عمل سوريا» تضع خارطة أولويات اقتصادية للحكومة الانتقالية

تكتسب المسألة الاقتصادية في الأزمة السورية بعداً متزايداً من قبل جهات دولية وسورية عدة، ويبدو الأمر طبيعياً قياساً إلى طول المدة الزمنية للأزمة، وما شهدته من منعطفات أثرت على مجمل مناحي الحياة في الوطن السوري، وغيرت الكثير من الخرائط التقليدية على المستوى الديمغرافي والاقتصادي، والتي سيكون لها أثر كبير على مستقبل سورية مهما كانت المآلات المقبلة التي تتنظر السوريين.

وفي السياق، صدر عن مجموعة عمل اقتصاد سوريا تقرير "الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة– القطاع العام الصناعي"، ويشتمل التقرير على دراسة جميع قطاعات الاقتصاد السوري، وهي النفط والغاز، والكهرباء، والمواصلات والطرق، والمياه، والسياسات المالية والاقتصادية، والزراعة، والتشريعات الاقتصادية والإدارية، والتعليم واليد العاملة، والإسكان وإعادة الإعمار.

ومن الواضح في مقدمة التقرير أن "مجموعة عمل سورية" تتبنى في التخطيط لمستقبل سورية الاقتصادي نموذج الاقتصاد الحر بالتزامن مع النظام الديمقراطي المنشود " لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقية بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنباً إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكراً لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاماً على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر".

ووضع التقرير جملة من التوصيات التي أتت تحت عنوان "توصيات خطة التحول الديمقراطي في سوريا في المجال الاقتصادي"، وتناول القسم الأول منها أولويات الحكومة الانتقالية، وحددها كالآتي:

مجموعة عمل سورية تتبنى في التخطيط لمستقبل سورية الاقتصادي نموذج الاقتصاد الحر

الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكينهم من العودة لمساكنهم.
أمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
الإعداد من أجل إعادة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار 2011 وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
– إنشاء صندوق لدعم سوريا ولإعادة الإعمار.
– إ صدار قانون عام بإعادة الممتلكات المؤممة من قبل الدولة لأصحابها.
– تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
– العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

وتضمن التقرير توصيفاً لحالة القطاعات الصناعية، وحاول الكشف عن أسباب خسارة الكثير من الشركات العاملة ضمن القطاع العام، ووضع اقتراحات مستقبلية لتلك القطاعات.

وثيقة أبو مصعب السوري خدمت أمريكا والنظام

تكشف الوثيقة التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان عام 2001، والتي كتبها أبو مصعب السوري، وهو أحد أعضاء "الطليعة المقاتلة" التي دخلت في اشتباك مسلح مع النظام السوري عام 1979، تكشف الوثيقة عن مجموعة من المراجعات والنصائح التي يقدمها أبو مصعب السوري للجهاديين، وهي خلاصة تجاربه السابقة.

ويعتقد على نطاق واسع أن نصائح "أبو مصعب السوري" شكلت دليلاً لعمل الجهاديين من جهة، كما شكلت بالنسبة للأمريكان أرضية لدراسة جملة من الاحتمالات في الواقع السوري خلال الأزمة الراهنة، خاصة في منع أي محاولة لنمو أرضية مشتركة بين الجهاديين والأكراد في الشمال السوري.

ويركز أبو مصعب السوري في دراسته "الوثيقة" على ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي تحليل أسباب إخفاقات الحركات الجهادية، وتقييم تجربة "الطليعة المقاتلة" في سورية، واستخلاص الدروس المفيدة للجهاديين مستقبلاً.

ويعتقد أن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية للوثيقة التي تركها أبو مصعب السوري قد أفادتهم بشكل كبير في التعامل مع مجريات الوضع في سورية، ومن أهمها عدم التسرع في دعم المجموعات المقاتلة على الأرض، وإدراك طبيعة التحالفات الهشة بين الفصائل التي تقاتل النظام، وانتقاء مجموعات موثوق بها، بعد أن يتم التحري بطرق عدة عن قدرتها على الالتزام بالعمل مع الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، استخلصت الولايات المتحدة درساً مهماً وهو عدم التعويل على المعارضة الموجودة في الخارج، حتى لو أقامت معها صلات سياسية، ولكن هذه المعارضة المغتربة لا يمكن أن تقدم أية فائدة كبيرة للأمريكان، خاصة أن طول فترة الأزمة سيجعلها مقطوعة الصلات مع الداخل السوري.

كما كان أبو مصعب السوري قد حذّر من تعامل الجهاديين مع الدول العربية، وذلك "لأن هذه الدول مصالحها مؤقتة، وكذلك تحالفاتها، ويمكن أن تنقلب على الجهاديين في أية لحظة، خاصة أن لديها الكثير من المخاوف من أن يتحولوا إلى داخلها".

لقد أخذت الولايات المتحدة، كما النظام السوري، مخاوف الدول العربية والأوروبية من الجهاديين في بناء سياستها تجاه الأزمة السورية، وقد روّج النظام السوري منذ اليوم الأول للاحتجاجات بأن الحراك الشعبي تقف خلفه حركات إرهابية، كما كبحت الولايات المتحدة جماح بعض الدول العربية في دعمها للفصائل المقاتلة تحت بند الخوف من انتشار الإرهاب.

«الإسلام الشامي» بين وهم النموذج ومحاولات الهيمنة

حكم عاقل

تنامى نفوذ الحركات الإسلامية المختلفة في بداية الأزمة السورية دون ضجيج، اللهم إلا هدير صوت النظام الذي أكد وجود التطرف الإسلامي منذ بداية الأحداث، ربما لأن تفاصيل بروز هذه الجماعات كانت في حوزة رجال أمنه لمصلحة بدت واضحة بعد ثلاث سنوات ونيف، طبعا قبل أن يبدأ الدعم والتمويل الخارجي. فهل يمكن القول أن ما عرف بـ «الإسلام الشامي» الموصوف بالوسطي والمعتدل قد هزم أما التطرف الإسلاموي والجهادية السلفية؟

. بعد قضائه على حركة الإخوان المسلمين حاول حافظ الأسد تأسيس مرجعية إسلامية قادرة على سحب البساط من تحت أي مرجعية أخرى ليست على مقاس النظام السوري، تضمن بقاء الإسلام الشعبي تحت السيطرة. ففتحت المعاهد والكليات الإسلامية تحت إشراف النظام. وكذلك معاهد تحفيظ القرآن التي بات أشهرها معاهد الأسد لتحفيظ القرآن»، كما حصل البعثيون على إيفاد إلى كليات الشريعة وأصبح بعضهم مدرسين لمادة التربية الإسلامية في المدارس الرسمية. وحظي كفتارو (مفتي الجمهورية السابق) بمكانة مميزة لإسهامه في التنفيذ العملي لهذه الخطة السياسية التي هدف من ورائها نظام الأسد الأب الهيمنة على المرجع والرمز الإسلاميين في مواجهة منظومة إسلاموية فكرية، باقية بعد هزيمتها العسكرية، وسلفية «وهابية» متنامية، في ظل الصراع الإيراني السعودي على النفوذ في الشرق الأوسط.

استمر هذا النهج في عهد الأسد الابن، وكان طريق رمضان البوطي إلى القصر الرئاسي هو الأقصر، وكان لقيامه بإمامة المصلين في الصلاة على الرئيس المتوفى حافظ الأسد وسط ذهول رجال الدين من «الطائفة العلوية»، علامة كاشفة منذ البداية على الدور الذي أنيط بهذا الرجل أن يلعبه.

استطاع البوطي منذ بداية عهد بشار الأسد أن يقنع الرئيس بأهمية الدور الذي يمكن لـ «القبيسيات» أن يلعبنه في ضمان انتشار نمط «الإسلام الشامي» بين شرائح واسعة من النساء مما يعززه كنمط اجتماعي سائد، ويعزز شعبية الرئيس العتيد، مما جعل الرئيس السوري يوجه برفع القيود عن نشاطهن. كما استطاع البوطي فرض نموذج للتدين الشعبي بدا أكثر انفتاحا من الناحية النظرية، وقاد ما يعرف بـ «اتحاد علماء بلاد الشام» الذي مثل تياراً واسعاً في مدينتي دمشق وحلب بالدرجة الأولى. والذي ضم رجالاً هم الأكثر شهرة على النطاق الوطني، كالبوطي وأتباعه، ووريثه الديني ابنه توفيق، ومجمّع الشيخ أحمد كفتارو وأنصار مفتي الجمهورية الشيخ بدر الدين حسّون في حلب، وشيوخ الطرائق الصوفيّة في كل من حمص و الحسكة وغيرهما. وقد لعب هذا الاتحاد دورا كبيرا في مواجهة العديد من الفتاوي الدينية التحريضية التي أطلقها رجال دين ضد النظام السوري، في الداخل والخارج. لذا بدت عملية اغتيال البوطي ضربة مؤلمة لما اعتبر إسلاما شامياً.

وبالرغم من أن «حزب البعث» الذي «كان» حزبا قائدا للدولة والمجتمع هو حزب علماني، إلا أن الأمور في الواقع كانت تتجه نحو مزيد من التدين الشعبي والتشدد به، يمكن لمسه في السنوات الأخيرة بدءا من التشدد في قضية الحجاب، والذي رغم تأثره بكل أشكال "الموضة" بقي علامة فارقة لـ «الإسلام الشامي» والذي لم يعد دليلا للحشمة الأخلاقية بقدر ما أصبح طريقاً للزواج المقبول اجتماعيا. كما ويلاحظ هيمنة المحجبات الكاسحة على النظام التعليمي السوري لاسيما في القطاع الخاص. وحظي القرآن والمواد الدينية الأخرى، أقلها الإنشاد الديني، بمساحة واسعة في المنهاج التعليمي للقطاع الخاص. وقد دعا مفتي سوريا بدر الدين حسون إلى إلغاء التربية الدينية من المدارس والاكتفاء بمادة التربية الوطنية، وهذا طبعا لا يعني الرغبة في إعادة نظر في السياسية المتبعة في التعامل مع الدين وعلاقته بالمجتمع، لكنه يبدو لنا أنه تعبير عن الفشل في السيطرة على الإسلام الشعبي، ولن يكون بالطبع خطوة في اتجاه علمنة حقيقية للنظام التعليمي، أو تغيرا جوهرياً في استراتيجية التوازنات المتبعة حتى الآن، والتي أفضت إلى تكريس هوة عميقة بين نمطين من الإسلام، واحد شعبي وآخر رسمي. وقد شكل خروج المظاهرات الاحتجاجية الأولى من الجوامع التعبير البالغ عن هذه الهوة.

حاول بشار الأسد منذ انطلاق الحراك الشعبي الاستمرار في استمالة رجال الدين «الرسميين» وضمان ولائهم لاسيما في اجتماعه الأخير معهم في 23/4/2014. و يبدو أن الأسد مصر على المضي في التأكيد على دور «الإسلام الشامي» في مواجهة المتطرفين الإسلامويين. و تكمن الخطورة في الإصرار على المضي قدما فيما ثبت فشله، أي محاولة الهيمنة على الدين بدل العمل على فصل الدين عن الدولة. هنا يلتقي النظام من حيث يدري أو لا يدري مع الفكر الإسلاموي نفسه الذي يرفض بدوره هذا الفصل بين الديني والسياسي.

إن استرداد الحاضنة الشعبية التي هيمن عليها «الإرهاب» كما يرى النظام لا يمكن أن يبنى على نمط آخر من التدين يختلف في الدرجة. إن الاختلاف هنا لابد أن يكون في النوع، أي عبر مشروع وطني جامع يضع كل مشكلات الوطن على طاولة واحدة والتعاطي معها بلغة علمية لا الالتفاف عليها من خلال الفنون والوسائل السياسية، وأن يكون ذلك بعيدا عن حسابات الهيمنة والقوة ولعبة التوازنات التي أنهكت الوطن السوري أكثر مما ينبغي. ناهيك عن أنه لا وجود لذلك النموذج من «الإسلام الشامي» المتعالي على التاريخ، فهو من حيث كونه إسلاما شعبيا، عرضة للتغير ومحكوم بمستوى التطور الاجتماعي السياسي والاقتصادي في لحظة تاريخية ما، أما ما يمكن عده نموذجا فهو ذلك النمط من «الإسلام الرسمي» الذي يحاول النظام ورجال الدين الرسميون فرضه. والذي لن تكون نتيجته إلا فشلا ذريعا في مواجهة مارد الإرهاب والتطرف، لاسيما في ظل تعمد المشاركة في إطلاق هذا المارد من القمقم.

ايران تعلن انتصارها في سورية!.

غازي دحمان

تعتبر ايران نفسها انتصرت في سورية، خلقت واقعا عسكريا من الصعب تجاوزه، وخاصة بعد أن سيطرت على القلب الاستراتيجي لسورية الممتد من العاصمة دمشق وحتى الساحل، أما بقية المناطق، فإما صارت جزرا معزولة لا تشكل مخاطر حقيقية، وقد يجري قضمها بعد أن يصار إلى إنهاكها، أو هي مخترقة من قبل التنظيمات التي تدعمها طهران في الخفاء، أو تخترقها بطريقة ما.

الانتصار الأهم بالنسبة لإيران تمثل باختراق النظام السياسي السوري نهائياً، وتحويله إلى مجرد كيان إيراني داخلي، مثل أي كيان إداري داخل ايران، حيث تشير المعلومات، التي لم تعد سرية، إلى تخصيص حكومة طهران لميزانية ثابتة يجري صرفها باسم نظام دمشق، تشمل كل مصروفات تشغيل هذا الكيان بما فيها تصريف الشؤون العادية، ناهيك عن الموازنات الكبيرة للميليشيات المقاتلة، وجيش النظام السوري واحدة منها، وكميات الأسلحة والذخائر التي توردها إيران. بالطبع نظام الملالي، والمعروف عنه حرصه الشديد تجاه العالم الخارجي، أو حتى تجاه البرلمان الإيراني وخوفا من تسرب المعلومات، يقوم بعمل إجراءين ماليين، حيث يعمل على تسجيل الأموال التي تذهب لتصريف أمور النظام السوري على شكل ديون وودائع واجبة الاستحقاقات، وأن بآجال طويلة، والهدف من وراء ذلك استمرار إخضاع نظام دمشق الحالي، او أي نظام قد يأتي في المستقبل والضغط عليه. أما مستلزمات الإنفاق على الميليشيات فيتم تمويل جزء كبير منها من الخزائن العراقية، خاصة وإن في العراق فساد كبير وفوضى، وتعمل إيران على الاستفادة من هذه الحالة لتمويل حروبها ضد أهل المشرق في سورية والعراق ولبنان.

هذا الاختراق الذي حققته طهران، جاء بفضل وجودها العسكري وسيطرتها على الميدان بعد انهيار شبكة سيطرة نظام الأسد على سورية، اذ بعد عام من الثورة، كانت جميع تشكيلات جيش النظام وأجهزته الأمنية قد تمزقت ووصلت إلى عتبة الانهيار، وتجلى ذلك في صيف 2012 عندما بدأت كتائب الثورة تطبق على دمشق، حينها جرى تنحية قيادات النظام عن المشهد وتحويلها إلى مجرد ديكور للتصوير في نهاية المعارك، حتى أن حسن نصر الله نفسه أقر بهذه الواقعة بقوله : إننا لو لم نتدخل لسقطت دمشق في أسبوع، وكذا تصريحات إيران أن الأسد باق لأنها أرادت ذلك.

بالطبع التدخل الإيراني سبقَ ذلك، وكان موجوداً ومحايثاً لكل مراحل الثورة، ذلك أن إيران وبعد شهور قليلة من الثورة بدأت تدرب أعداداً كبيرة من أنصار النظام في معسكرات ايرانية، ثم اشرفت على إنشاء ما يسمى الجيش الوطني، وهو شكل من أشكال الحرس الثوري الإيراني (الباسيج)، غير أن هذه الإجراءات لم تحقق المطلوب ولم يصار إلى القضاء على الثورة، ما دفع إيران إلى النزول بكامل جاهزيتها العسكرية إلى الميدان، وتولت مسؤولية القطاعات التي تراها أكثر استراتيجية لحماية النظام، وكانت الخطة في البداية تقضي بوقف انهيار خطوط حماية القلب في دمشق وتثبيت الثوار في مناطقهم كمرحلة اولى، وخاصة في دمشق، ثم العمل على تحقيق اختراقات استراتيجية في مناطق معينة، وقد جرى التركيز على الطرق الاستراتيجية وطرق الإمداد بين الساحل ودمشق، وربط مناطق الجسور بين لبنان وسورية، وقد نجحت هذه الخطة بسبب سهولة قطع طرق إمداد الثوار، وبالنظر إلى وجود مناطق لا تعتبر بيئة حاضنة للثوار، إضافة إلى قربها من مناطق حزب الله.

بالمعنى الاستراتيجي، تشكل هذه المناطق قلب سورية، لتحكمها بشبكة خطوط المواصلات بكامل سورية، ومن ناحية أخرى تشكل الجزء الأكبر المأهول من سورية، كما تتمتع بطبيعة جغرافية تسهل التحصن بها من قبل قوات عسكرية منظمة، فضلا عن إشرافها على مناطق عسكرية واسعة، وتحويلها بالمعنى العسكري الكلاسيكي إلى مناطق ساقطة حربيا، بالإضافة إلى امتلاك هذه المناطق لأهم عنصر اقتصادي حياتي وهو المياه، حوضا بردى والعاصي.

وثمة مؤشر أخر تضيفه إيران إلى حزمة مؤشرات نجاحها في الحيز السوري، وهو واقعة اختراقها للنظام الإقليمي العربي وتهشيمه، بعد إخراج العراق وسورية من إطارهما الجغرافي والبشري، خاصة وأن حربها الطائفية قامت على استبعاد واجتثاث المكون العربي من هذين البلدين، أو في أقل الأحوال تهميشه وتحويله إلى عنصر غير فاعل ومؤثر في مسار الأحداث ومآلاتها النهائية في ظل إعادة صياغة توجهات هذين البلدين بما يتناسب وخدمة الأهداف الاستراتيجية الإيرانية الكبرى، في المنطقة، او حتى في إطار تفاعلها مع البيئة الدولية بصراعاتها وحواراتها، وتأتي اهمية هذا المتغير بنظر قادة إيران من كونه يجعلهم طرفاً مقرراً فيما تبقى من النظام الإقليمي العربي، وتمنحهم فرصة إعادة صياغة النظام الإقليمي برمته وتحديد مواقع أطرافه، وهو أمر يعتبر من الأهداف الاستراتيجية الكبرى لطهران، وطالما داعب خيال قادتها.

من المؤكد أن الواقع ليس بالصورة التي تحاول إيران تظهيرها، ثمة جزئية صحيحة في سياق هذا الواقع، وهي أن إيران استطاعت ترتيب مشهد آني يظهر هذه الصورة، وذلك بقصد توظيفه داخليا وخارجيا، لكن هذا المشهد يرتكز على معطيات متحركة، ولم تستقر بعد، وبالتالي لا يمكن البناء عليه أو أخذه على محمل الجد، لما ينطوي عليه من محاولات تضليلية واضحة، وهو في أحسن الأحوال لا يعدو كونه محاولة لقطف ثمار نصر لم يحصل بعد، وتدرك الأطراف المقصودة بالحالة الإيرانية مدى الوهن والاستنزاف الذي باتت عليه إيران هي ومن تؤيده في الإقليم، بعد أن صرفوا الجزء الأكبر من احتياطاتهم وعلى كافة الصعد في معركة يستحيل النصر فيها.

الحرس الثوري الإيراني «الباسدران» في مهام وأدوار «المطرقة والسندان»!

موسى القلاب *

ليس سراً أن الحرس الثوري الإيراني " الباسدران" هو أقوى مؤسسة أمنية وعسكرية مسؤولة عن حماية النظام الإيراني، منذ قيام الثورة في 1979 ، حيث ثقة آية روح الله الخميني بولاء الجيش الإيراني التقليدي وقادته وضباطه، كانت متدنية إلى مستوى الحضيض، لارتباطهم الوثيق بشاه إيران والغرب والولايات المتحدة، تنظيماً وتسليحاً وتدريباً وعقيدةً قتالية، فأسند للباسدران مهام حفظ وصون ولاية الفقيه من أي مخاطر داخلية أو خارجية.

لكن الباسدران يقوم بأدوار متعددة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يشكل اليوم اللاعب الاقتصادي الأقوى على الساحة الإيرانية. ما ينعكس مباشرةً وبقوة على مجمل القرارات السياسية العليا في البلاد، لا سيما وأن علاقة قادته وضباطه بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، هي علاقة تكافلية متبادلة.

لعلّ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، أدت الى تقوية مركز الباسدران بقصد أو بغير قصد، على حساب قوى أكثر واقعية واعتدالاً ضمن الهيكل التنظيمي للجمهورية الإسلامية. فهو يمتلك المطارات والموانئ والمعابر الحدودية الخاصة به، ويدير شؤونها المالية والجمركية.

من هذه الرؤية لم يكتفِ الباسدران بسحق القوى المعارضة لفكر الخميني في الداخل الإيراني في المراحل الأولى من الثورة فحسب، بل تجاوزت مهمته الى صد الهجمات العراقية خلال الحرب العراقية – الإيرانية من 1980 الى 1988، حيث سلاحه الأقوى عقيدته الدينية الشيعية وقوميته الفارسية، رغم قلة خبرته القتالية في تلك الحقبة.

تمكن الباسدران من الهيمنة على أدوار أفرع القوات المسلحة التقليدية، البرية والبحرية والجوية، فأخذ يدير قواته البرية والبحرية والجوية الخاصة به، والواقعة تحت قيادته المباشرة، رغم وجود القوات التقليدية بحجمها الضخم. لكن الباسدران لم يتوقف عند هذا الحد، بل وضعت تحت قيادته القوة الصاروخية البالستية الاستراتيجية، فأصبح جيشاً بموازاة جيش وأكثر، وطوَّر سيطرته الميدانية ليمثل دولة داخل الدولة.

نتيجةً لعناصر الدعم والقوة التي ما زال الباسدران يحظى بها دون تدخل أحد، سواءً من قبل الحكومة أو البرلمان، فقد تمكن من السيطرة على زمام المسارين السياسي والاقتصادي من دون منازع. كما تمكن من انشاء وإدارة شركات خاصة به تنافس، بل وتتحكم بنفوذ وحصص الدوائر الاقتصادية الرسمية، فأصبح مركز قوة ترابطية رباعية الأبعاد :(أمنية–عسكرية– اقتصادية– سياسية).

فعوَّض المرشد الأعلى بالباسدران أي تراجع محتمل في سلطته نتيجة طموحات الحركات الإصلاحية، بتضييق الخناق عليها من قبل الباسدران واتهامها بالخيانة الوطنية. وكضامن للمبادئ الأساسية للثورة، لعب الحرس الثوري دوراً رئيسياً في تهميش الفصائل المحافظة والإصلاحية الواقعية قبل أن تتمكن من تحدي تلك المبادئ، بما في ذلك سلطة المرشد الأعلى الدينية والدنيوية.

سبق وأن قمع الباسدران بقسوة منظمة مجاهدي خلق اليسارية ورموزها ومناصريها في الداخل والخارج. و كرَّر عمليات البطش بالحركة الخضراء بعيد انتخابات عام 2009 الرئاسية، مثلما تمكن من تغييب وتحجيم كافة رموز وقادة الأحزاب والكتل السياسية والقوى العرقية والدينية على اختلاف أطيافها وتطلعاتها منذ قيام الثورة الاسلامية حتى اليوم.

ما يقوي وضع الباسدران ضد مختلف القوى والتيارات بما في ذلك الرسمية والشعبية، هو أنه ينفرد بمهمة "الدفاع المقدس" عن جمهورية إيران الإسلامية وقياداتها العليا ومكتسباتها وشعبها، وهذا بحد ذاته يشكل سيفاً مسلطاً على رقبة كل من تسول له نفسه منافسته في هذا الدور الرفيع، حتى وإن كان رئيس الجمهورية.

لكن الدور الأخطر من كل ذلكن أن الباسدران احترف إدارة الحرب "اللامتناظرة" عن طريق قوات النخبة "فيلق القدس"، وتدريب الأذرع المسلحة كحزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية العراقية ودورها المعروف في ما يحدث على الساحة السورية من دعم نظام الأسد علانيةً وبشكل مباشر دون إخفاء أو مواربة.

كما يوظف الباسدران ويدير خلايا نائمة تعمل في منطقة الخليج، لضرب أهداف أمريكية وغربية في حال تعرضت إيران لهجوم أمريكي أو إسرائيلي، وكما يصرَّح بذلك قادة الحرس الثوري وغيرهم في كل مناسبة.

يبدو أن استراتيجية الباسدران البحرية في مجال الحرب اللامتناظرة هي الأكثر أهميةً، حيث يسعى في أوقات الشدة والضغط الخارجي ليكون قوة هائلة لضرب الأسطول الأمريكي في الخليج، وأية قوات بحرية متعددة الجنسيات، قد تشكل في أي وقت تهديداً صريحاً ضد مراكز الثقل الاستراتيجية الايرانية، بما في ذلك مواقع الصواريخ البالستية والمفاعلات النووية. كما أن الباسدران يستطيع نشر مئات الزوارق الصاروخية السريعة المسلحة بالصواريخ الجوالة " كروز" وبث الألغام البحرية في مياه الخليج ومضيق هرمز.

يبلغ إجمالي تعداد القوى البشرية العاملة في الباسدران حوالي 150000 رجل، في حين تشكل القوة البرية عموده الفقري، بتعدادها الذي يتراوح من 100000 الى 125000 رجل، بضمنها قوات النخبة "فيلق القدس" وتعدادها نحو 5000 مقاتل. في حين يصل تعداد القوتين البحرية والجوية التابعتين له من 20000 الى 30000 جندي. يُضاف لذلك ميليشيات "الباسيج" أو الجيش الشعبي الذي يصل تعداده الى مئات الآلاف، وينتشر في كافة المحافظات الإيرانية. إذْ أن مهمة قوات الباسيج تتلخص بالحفاظ على الأمن والاستقرار المحلي في تلك المحافظات وبعض المعابر الحدودية، كونها هي أداة القمع الطويلة بيد الباسدران ضد الاحتجاجات الشعبية في الداخل الإيراني وعلى الأطراف.

أما بما يتعلق بمستقبل الباسدران، فيمكن القول بأن هيمنته ستكون شبه مطلقة على كافة الشؤون الاستراتيجية، خصوصاً القدرات النووية، رغم إعطاء المرشد الأعلى هامش الحرية التفاوضية لرئيس الجمهورية روحاني وطاقمه الحكومي، مع القوى الدولية حول الملف النووي.

من هذا المنطلق يبدو جلياً أن الباسدران بمهامه وأدواره المطلقة، هو "المطرقة والسندان" في آنٍ معاً، داخل وخارج إيران!

*عميد متقاعد/ باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

فشل المجتمع الدولي في تحقيق العدالة للسوريين

جان كورد

ما جرى ليلة الخميس/ الجمعة الماضي في مجلس الأمن، وما تمخض عنه الاجتماع الذي دعت إليه فرنسا بهدف تحويل الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، يدل على أن روسيا والصين تضحيان بالشعب السوري كله من أجل إنقاذ ما لهما من مصالح خسيسة مع نظام العائلة الأسدية، وبذلك تدعمان الإرهاب والمنظمات الإرهابية التي ستستغل انشقاق المجتمع الدولي وعدم قدرته على القيام بواجبه تجاه ما يحدث من جرائم ضد الإنسانية في سوريا، والخاسر الوحيد يبقى هذا الشعب الذي عانى ما لم يعانيه شعب آخر في ظل نظامه السياسي الحاكم، في حين تعطي الصين ومعها روسيا نظام الأسد الضوء الأخضر للاستمرار في شن غاراته الجوية بالبراميل المتفجرة وباستخدام الغازات السامة ضد الشعب السوري، وهذا يعني أن ليس لدى حكومتي موسكو وبكين أي رادع أخلاقي، و لا يمكن لهما إخفاء وحشيتهما أمام العالم الذي يعتبر هذا يوماً أسوداً آخر في تاريخه الحديث.

كان هذا الموقف اللاأخلاقي متوقعاً، والسوريون الذين يكافحون من أجل اسقاط نظام الأسد المدعوم من قبل روسيا وروسيا وإيران وعصابات لبنانية وعراقية خاضعة لإيران، من أبرزها ما يسمى بحزب الله، لا يعولون على مجلس الأمن الدولي، الذي فشل لثلاث سنوات متتالية في مساعدته مساعدةً جادة حتى في المجالات الإنسانية وتخفيف وطأة استخدام الأسلحة الفتاكة ضده، ومنها الغازات السامة، والرأي العام العالمي أيضاً يعلم تماماً أن مصالح الدول بالنسبة لها أهم من ضمان الأمن والاستقرار وصون حقوق الإنسان وإنقاذ حياة البشر، ولذلك فإن الحرب السورية، حرب نظام طائش مستعد لتدمير كل بيت في بلاده وقتل سائر أطفاله مقابل بقائه حاكماً، ستستمر فترةً طويلة، قام المجتمع الدولي بواجباته الدولية كهيئة عالمية لحفظ السلام أم لم يقم، فللسوريين خبرة في هذا المجال، بعد كل التضحيات الجسيمة التي قدموها من أجل حريتهم وأمنهم واستقرارهم. واستمرار الحرب يعني مزيداً من سفك الدماء واتساع دائرة الدمار والتهجير والمعاناة الإنسانية، إلا أن السوريين لن يتخلوا عن حريتهم وعن حقهم في اختيار النظام السياسي الذي يريدونه، شاءت الصين وروسيا وإيران أم لم تشأ.

الآن، يتحتم على السوريين العمل الجاد والدؤوب من أجل وحدة سلاحهم وتوحيد صفوفهم ووضع أولويات نضالاتهم والكف عن تبادل التهم المتبادلة ووضع الخطط الخيالية لمراحل مستقبلية، والدعوة إلى مؤتمرٍ وطني واسع تشارك فيه معظم الفعاليات المنتجة والعازمة على الاستمرار في الكفاح المسلح والنضال السياسي، ووضع خطة متكاملة لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين، وتنظيم الشباب المؤمن بالحرية والنضال في سبيلها، وعدم الاكتراث بما يتم حياكته من مؤامرات وينسج من تفاهات وما تطلقه بعض الدول من فقاعات سياسية هدفها الأول إحباط الشعب السوري وإعادته إلى مربع الصفر، من قبل اندلاع الثورة السلمية في البلاد.

من ناحية أخرى، على أصدقاء الشعب السوري، ومن بينهم دول عربية وإسلامية، أن تدرك عمق هذه المأساة وفظاعة الجريمة المرتكبة بحق الإنسانية، وأن تتصرّف دون عقد أي أمل على مجلس الأمن الذي على السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، إغلاق بابه وختمه بالشمع الأحمر وكتابة عبارة (معطل من قبل روسيا والصين)، كما على هؤلاء الأصدقاء أن لا يترددوا في تقديم مختلف صنوف الأسلحة والعتاد والخبراء للمقاومة السورية الوطنية المسلحة المؤمنة بأن سوريا تستحق الحرية وصون حقوق الإنسان فيها وترفض الإرهاب جملةً وتفصيلاً ، وتصر على إنهاء حقبة حكم العائلة الأسدية. فإن روسيا والصين وإلى جانبهما إيران في دعوتها إلى إعادة كل الأمور إلى الحوار، إنما تعمل بعد إفشال مجلس الأمن في اتخاذ أي قرار لصالح الشعب السوري لتفكيك كتلة أصدقاء الشعب السوري، وزرع الخلافات فيها، وذلك بهدف دعم الاتجاه الداعي للإبقاء على حكم الأسد رغم كل فظاعاته وإرهابه وجرائمه على الإنسانية. ومن واجب الإعلام الحر في هذه الدول وفي العالم بأسره نسف المخطط الصيني – الروسي – الإيراني المعادي للإنسانية بشكل صارخ كما شاهدناه في مجلس الأمن الدولي.

مصر بانتظار السيسي رئيساً وحظوظ صباحي ضعيفة

تقام الانتخابات الرئاسية المصرية على مدار يومين، وتبدأ من صباح الغد الاثنين، ويبلغ عدد الناخبين في مصر 53 مليونا و309 آلاف ناخب، لهم حق التصويت، وكان المرشح عبد الفتاح السيسي قد حصل على 313 ألفا و835 من أصوات المصريين في الخارج بنسبة 94.52 في المائة في التصويت الذي انتهى يوم الاثنين الماضي، مقابل 17 ألفا و207 أصوات لصباحي بنسبة 5.48 في المائة.

وستقوم بعثات من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وتجمع «الكوميسا» ومنظمة «الفرانكفونية» وتجمع دول الساحل والصحراء بمتابعة الانتخابات، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي إن الوزارة تجري اتصالات تستهدف ترتيب لقاءات لرؤساء هذه البعثات، وعدد من المسؤولين المصريين، وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك وزارة الخارجية واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وكبار المسؤولين في الوزارات وأجهزة الدولة المعنية، بالإضافة إلى مسؤولين في الأزهر والكنيسة القبطية، استجابة للطلبات التي تقدمت بها هذه المنظمات.

و أكد نيكولاي فولشانوف نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لمتابعة الانتخابات، إن هناك وفدا من البرلمان الأوروبي سينضم لمتابعي البعثة لمتابعة الانتخابات، بالإضافة إلى 51 متابعا من المعنيين محليا من سفارات الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأوروبي في مصر، ليصل مجموع البعثة إلى نحو 150 متابعاً من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وكان السيسي قد وجه خطابا للشعب المصري عبر شاشات الفضائيات، طلب فيه من الشعب المصري المشاركة في التصويت في الانتخابات الرئاسية، و»النزول بكثافة إلى صناديق الاقتراع، والتصويت للمرشح الذي يختارونه، ليؤكدوا للعالم أجمع عراقة التجربة الديمقراطية لدى المصريين، الذين يسطرون صفحات جديدة في تاريخهم الحضاري الأصيل».

وعقد المرشح حمدين صباحي مساء الجمعة الماضي مؤتمراً جماهيريا في ميدان عابدين في القاهرة، في ختام دعايته الانتخابية، بمشاركة أعضاء حملته من جميع المحافظات، ودعا المواطنين إلى عدم مقاطعة الانتخابات، وأن «يعبروا عن إرادتهم واختيارهم بشكل حر، مشددا على أن الوطن يحتاج من الجميع الاصطفاف والتوحد تحت رايته». وقال صباحي أن برنامجه الانتخابي» يحقق مطالب الثورة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية».

وشدد صباحي على ضرورة التفريق في المرحلة المقبلة ما بين الإرهاب وأعمال العنف والأفكار التي تدعو إليه، واحترام حرية التعبير السلمي عن الرأي، مهما كان اتجاهه.

وأكد صباحي أن مصر تحتاج إلى رئيس لكل المصريين، وليس رئيسا لحزب أو جماعة، وهو من أهم الدروس المستفادة من حكم محمد مرسي لمصر، الذي كان رئيسا لجماعته، وليس لكل المصريين.

وحول دور مصر في المنطقة والعالم في حال فوزه بالانتخابات، قال صباحي «إن مصر مهيأة، لأن تكون لاعبا مهما، وله دور فعال خلال الفترة المقبلة، سواء في المنطقة العربية أو في العالم، واستعادة دورها الإقليمي».

لكن، معظم المراقبين والمتابعين للانتخابات الرئاسية في مصر، لا يجدون أن صباحي يمتلك فرصة حقيقية لمنافسة المشير السيسي، وهو ما أكدت عليه انتخابات المصريين في الخارج، ويرون أن الانتخابات الرئاسية هي إجراء دستوري لوصول السيسي إلى الرئاسة، خاصة أن قطاعات كبيرة من المصريين تعوّل على العلاقات الجيدة للمشير السيسي مع دول الخليج، وخاصة السعودية، في دعم الوضع الاقتصادي المصري المتردي منذ ثورة 25 يناير.

ليبيا: اللواء حفتر يقود معركة «الكرامة» لمواجهة الإسلاميين

منذ مقتل العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 ولغاية اليوم، ما زالت ليبيا تعاني من تعثر العملية السياسية، ومن فوضى عارمة في انتشار الميليشيات المسلحة في طول البلاد وعرضها، وعدم اعتراف الكثير من الفصائل المسلحة بالحكومة الليبية، وهو ما يجعل ليبيا مرشحة لفصول أخرى من الاقتتال الداخلي، والتنافس والتنازع على الشرعية.

وأطلق مؤخراً قائد المجلس العسكري الأعلى للجيش الوطني اللواء خليفة بلقاسم حفتر معركة الكرامة، وذلك بحسب زعمه من أجل «تطهير ليبيا من الإرهاب والعصابات والخارجين عن القانون والالتزام بالعملية الديمقراطية ووقف الاغتيالات خصوصا التي تستهدف الجيش والشرطة»، وكان اللواء حفتر قد نفى أن تكون معركة «الكرامة» انقلاباً عسكرياً على الحكومة في طرابلس، وبدأت قوات حفتر مواجهات مسلحة مع ميليشيات إسلامية، مثل أنصار الشريعة، وميليشيات 17 فبراير، وراف الله السحاتي، ومجموعات إسلامية أخرى من درنة.

وتظاهر يوم الجمعة الماضي مئات آلاف الليبيين في عدة مدن خاصة العاصمة الليبية طرابلس ومدينة بنغازي (شرقا) تأييدا لعملية «الكرامة».

وعبرت الولايات المتحدة ودول أوروبية عن القلق العميق تجاه العنف في ليبيا، وحذرت من أن البلاد تقف على «مفترق طرق» بين مواصلة الطريق نحو تحول سياسي أو السقوط في هوة الفوضى والانقسام والعنف والإرهاب.

وقالت هذه الدول في بيان مشترك أصدرته : «يشعر الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة بقلق بالغ من أعمال العنف المستمرة وتدعو كل الأطراف إلى عدم استخدام القوة وتسوية الخلافات بالسبل السياسية». وعرض البيان أيضا دعم الغرب لعملية مصالحة شاملة بمساعدة الأمم المتحدة، لكنه حذر من أن «الانقسامات المستمرة بين الليبيين ستؤثر بشكل كبير على قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة».

وأعلن المجلس العسكري الأعلى للجيش الوطني بقيادة حفتر في بيان تلاه محمد حجازي، الناطق الرسمي باسمه، أن عملية الكرامة هي لكل الليبيين بهدف القضاء على الإرهاب والعصابات الخارجة عن القانون. وقال البيان الذي يعد الثالث من نوعه منذ بدء العملية الأسبوع الماضي: «نتمنى أن نرى ليبيا في مصاف الدول المتقدمة، لا نريد الحديث عن الماضي ولا عمن سبقونا، دعونا نتكلم عن المستقبل وما نطمح إليه جميعا».

وأضاف: «إن جيشكم هب لتقديم نفسه فداء لكم وتلبية لندائكم، لا مكان بيننا للإرهاب باسم الدين ولا لمن يكفرنا، بل نسعى لدولة مدنية ديمقراطية».

وطمأن مصرف ليبيا المركزي، المواطنين، بتوفر السيولة المالية بكافة فروع المصارف التجارية في ليبيا، وقال :» إنه على استعداد لسد الاحتياجات المستقبلية للمصارف التجارية بمختلف أنحاء ليبيا عبر فروع المصرف المركزي». وأضاف المصرف، أنه مؤسسة مالية سيادية تؤدي عملها بمهنية كاملة وفق القوانين السائدة ويحظى باحترام المؤسسات الدولية، و ينأى بنفسه عن أي تجاذبات سياسية، وأنه سيستمر في القيام بدوره لتأسيس دولة القانون ومواصلة مساعيه في مكافحة الفساد.

الأبعاد الثقافية للمحنة السورية الراهنة

د. عبدالله تركماني

لوحة للفنان السوري منير الشعراني

يعيش الشعب السوري محنة حقيقية تجلياتها متشعبة: عشرات آلاف القتلى والمعتقلين، ملايين النازحين داخلياً، ملايين اللاجئين إلى الخارج، ملايين البيوت المهدّمة، عشرات ألوف المعوّقين، تصدّع مجتمعي، طغيان العسكرة والتطرف والإرهاب، 130 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري الكلي، مهزلة الانتخابات الرئاسية، وغيرها.

وإزاء كل ذلك، يبدو أنه من الضروري أن يعمل المثقف على إعادة صياغة وترتيب أفكاره، بما يمكّنه من فهم وتشخيص هذا الواقع، ومن ثم الانخراط في تغييره نحو اتجاه تحقيق مطامح الشعب السوري في الحرية والكرامة والتكيّف الإيجابي مع معطيات وتحولات العالم المعاصر. فإذا كنا قد خسرنا العديد من لحظات الانتماء والفعل في التاريخ الثقافي – المعرفي الكوني، فإننا في الوقت الراهن نقف مكتوفي الأيدي أمام ثقافة مجتمع المعرفة، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة: الحقوق السياسية والمدنية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحقوق العامة (حقوق المرأة والطفل، الحق في التعليم، الحق في التنمية، الحق في العمل ....).

المسألة أننا لم نحسن الخروج من عجزنا وقصورنا لكي نتحول إلى مشاركين في العالم المعاصر بصورة غنية وخلاقة. ولعل ما أعاقنا عن ذلك هو ديمومة الاستبداد والحمولات الأيديولوجية والمسبقات الدوغمائية وطغيان الشعارات التي منعتنا من استثمار طاقاتنا على الخلق والتحول، بقدر ما حملتنا على أن لا نعترف بإنجازات الغرب والتعلّم منه، أو التي جعلتنا نتعامل مع هذه الإنجازات بعقلية تقليدية عقيمة وغير منتجة.

وقد أدى كلّ ذلك إلى تصاعد نزعات التعصب والتطرف، وتزايد عمليات الإرهاب، وارتفاع درجة العنف الذي صاحب الدعوة إلى الدولة الدينية، أو صاحب الاتجاهات التقليدية الجامدة التي تصف التحديث ببدعة الضلالة المفضية إلى النار. هكذا، رأينا الاعتداء على المواطنين الأبرياء، ورموز نشطاء المجتمع المدني، وتهديد المثقفين المستنيرين بكل وسيلة ممكنة.

ولعل التحدي الأكبر الذي يستوجب على السوريين مواجهته هو التحكم في نقاط ضعفهم نفسها، التي كشفتها ثورة الحرية والكرامة، خاصة مخاطر الخيار الأمني لسلطة آل الأسد وعبثية العسكرة والأسلمة والتطرف، وفي مقدمتها عدم قدرة معارضاتها السياسية على تشكيل خيمة سورية جامعة، واكتشاف هذه النقاط وإدراك النقائص والسعي إلى معالجتها. هذه هي الخطوة الأولى نحو تكوين الفاعل السوري القادر على تحديد أهداف وبلورة خريطة طريق للوصول إليها.

إنّ حضور سؤال المستقبل في أية ثقافة هو دليل حيويتها، فبقدر حضوره في تكوينها تتحدد قابليتها للتطور، وقدرتها على التقدم، ورغبتها في الإبداع الذاتي. إنّ الوعي المستقبلي يقيس على الحاضر في حركته إلى المستقبل، ولا ينشغل بالماضي إلا بوصفه عنصراً من عناصر الحاضر الذي يقبل التحول والتطور والمساءلة. وسؤال المستقبل عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة عليه، سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان السوري من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أو الانتقال بالمجتمع السوري من التأخر إلى التقدم.

وهكذا، لابدَّ من التأكيد على مجموعة جوانب مترابطة للتغيير، الذي يمكّننا من القطيعة مع التأخر والانطلاق إلى مسارات النمو والتنمية الذاتية المستدامة، والتحرر من المحنة السورية:

(1)– مبدأ الحرية والاختيار، لأنّ الحرية ترتبط بالمسؤولية وتنفي الحتمية أو الجبرية، وتجعل من الضروري إلقاء الضوء على فعل الاختيارات الممكنة تاريخياً، وصنع الاختيار انطلاقاً من الوعي بمعطيات الواقع والذات.

(2)– النسبية والتنوّع والاعتراف بالآخر، فكل حقيقة نسبية، ولكل فكرة تجلياتها الجزئية، ومن حق المجتمع أن يطّلع على كل الاختيارات المتاحة، التي تبلورت بحرية، وأن يختار من بينها.

(3)– ثقافة حسن الاختيار، إذ يترتب على القول بنسبية كل حقيقة أنّ أي اختيار يكون صائباً بقدر ما يتفق مع معطيات الواقع، ويحلّ بعض أهم معضلاته.

(4)– المؤسساتية، إذ تحتاج الثقافة السورية احتياجاً أساسياً وعميقاً، خاصة على ضوء محاولتي المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، لاستيعاب أهم منجزات الحداثة وهي المأسسة، بما تنطوي عليه من: تمييز الخط الفاصل بين الشخصي والعام فيما يتعلق بالدور والملكية والسلطة، والاتصال والديمومة في أداء الوظائف، والدقة البالغة في تعيين الاختصاص والتمييز بين الأدوار، وتقسيم العمل، وإحداث التكامل بين الوظائف والاختصاصات عبر آليات مستقلة – نسبياً – عن الأشخاص.

(5)– التصحيح المستمر والنظر للمستقبل، فبسبب المساحة المهيمنة للمطلقات، والتعلق الشديد بالماضي، لا يحتل المستقبل المساحة الجديرة به في الثقافة السورية، وكأن الزمن لا يفعل سوى إعادة إنتاج نفسه في أنموذج مثالي سرمدي مطلق الصلاحية والحضور. ومن ثم، فإنّ الركود الممتد لأكثر من خمسة عقود له أساس قوي في ثقافتنا، والتحرر من الركود مرهون بتغيير وتجديد نظرتنا للمستقبل. إنّ المستقبل يحمل جديداً وليس مجرد إعادة إنتاج متواصل للماضي، ولذلك يجب أن نصحح – باستمرار – ما نعرفه وما نملكه وما نصنعه، وهو ما يعيدنا للقول بنسبية كل حقيقة بشرية وإخضاعها للنقد والتمحيص.

(6)– استعادة ثقافة المساواة والحق، فمثلا لم ينجح السوريون في إقرار حق المرأة في المساواة، وما زالت تلك الضرورة والحتمية متعثرة في الوعي وفي الممارسة على السواء، ونعتقد أنّ تحرير المرأة والإقرار بحقها في المساواة هو شرط مهم لتحرير عقولنا جميعاً، بل ولتحرير تاريخنا من الركود.

(7)– جدلية التعاون والتنافس، إذ يجب أن نغرس في الثقافة السورية فكرة أنّ التطور رهن بالتنافس والتعاون معاً، ومن ثم أولوية النضال السلمي من أجل حل التناقضات حلاً عادلاً، ودون إخلال بالحق.

وهكذا، يبدو واضحاً أننا أحوج ما نكون إلى عملية إحياء ثقافي. فالثقافة السورية الراهنة تمرُّ في مرحلة انحطاط وردّة واضحين، فهناك تراجع عن الفكر العلمي لفائدة الفكر الخرافي، وهناك استفحال ظاهرة الخطاب الماضوي الذي يجهد في محاولة إرجاع سورية إلى العصور المظلمة، ويحفزها على التشبث بمرجعية ماضوية، وكأن الماضي ينبغي أن يحكم الحاضر والمستقبل.